Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (1): 399-412
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.22

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Measuring and analyzing the impact of some financial inclusion variables on sustainable development in Iraq for the period 2004-2021

Dawood Salem Abdullah*, Mokheef Jasim Hamad
College of Administration and Economics, Tikrit University

Keywords:
The ATM ratio index, the number of bank branches index, and the number index Internet users as a proportion of the population, per. capita GDP.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 07 Aug. 2023
Accepted 27 Aug. 2023
Available online 31 Dec. 2023

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Dawood Salem Abdullah
College of Administration and Economics, Tikrit University

Abstract: The research aims to clarify the impact on sustainable development when using some variables of financial inclusion and the extent of change in Iraq for the period (2004-2021), by studying the analysis and measurement of these variables, The research is based on the hypothesis that there is a long-term positive effect between financial inclusion and sustainable development, as proven by international experiences, which in turn helps financial stability , as well as contribute to the process of sustainable development, and in order to measure the relationship between the variables of the study, the ARDL standard model was used, and the long-term results in Iraq showed that the ATM index (X1) In Iraq, it has a positive effect on the indicator of the average per capita GDP, Y, and this means that the higher the percentage of ATM use, the higher the average per capita income of the GDP. As for the indicator of the number of bank branches (X2), it has an opposite effect on the indicator of the average per capita share of GDP. Gross Domestic Product (GDP) This means that the higher the number of bank branches, the lower the average per capita income of the GDP. As for the Internet indicator, it is a percentage of the population (X3) that has no change in the indicator of the average per capita share of the GDP (Y), because the morale exceeded Checkpoint 5%.

We can emphasize out the need for the Central Bank of Iraq and the competent authorities to expand the scope of using financial inclusion through the banking services provided, because of its great importance in facilitating the delivery of necessary banking services to all segments of society and focusing mainly on channels that are still excluded from those services.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (1): 399-412
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.22

قياس وتحليل أثر بعض متغيرات الشمول المالي على التنمية المستدامة في العراق للمدة (2004 - 2021)

داود سالم عبدالله **مخيف جاسم حمد**
كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت

المستخلص

يهدف البحث إلى توضيح الأثر الحاصل على التنمية المستدامة عند استخدام بعض متغيرات الشمول المالي ومدى التغير الحاصل لها في العراق للمدة (2004-2021)، وذلك من خلال دراسة تحليل وقياس هذه المتغيرات، ويستند البحث إلى فرضية التي مفادها أن هناك تأثير إيجابي طويل الآجل بين الشمول المالي والتنمية المستدامة، حسب ما أثبتته التجارب الدولية، والذي بدوره يساعد على الاستقرار المالي، بجانب أنّه يسهم في عملية التنمية المستدامة، ومن أجل قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة تم استخدام النموذج القياسي ARDL، وأظهرت نتائج الأجل الطويل في العراق أن مؤشر الصراف الآلي (X1) في العراق لها تأثير ايجابي على مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي Y وهذا يعني كلما ارتفعت نسبة استخدام الصراف الآلي يؤدي إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ,أما مؤشر عدد فروع المصارف (X2) لها تأثير عكسي على مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي Y وهذا يعني كلما ارتفع عدد فروع المصارف يؤدي إلى انخفاض متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أما مؤشر الانترنت نسبة من السكان (X3) ليس لها تأثير على مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي Y، بسبب أنَّ المعنوية تجاوزت حاجز 5%.

ويمكن أن نؤكد على ضرورة قيام البنك المركزي العراقي والجهات المختصة بتوسيع نطاق استخدام الشمول المالي عبر الخدمات المصرفية المقدمة، لما له من أهمية كبيرة في تسهيل إيصال الخدمات المصرفية الضرورية إلى فئات المجتمع كافة، والتركيز بشكل أساسٍ على الفئات التي مازالت مستبعدة عن تلك الخدمات.

الكلمات المفتاحية: مؤشر نسبة الصراف الالي - مؤشر عدد فروع المصارف - مؤشر عدد مستخدمي الإنترنت كنسبة من السكان- ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

المقدمة

يُعَدُّ الشمول المالي في الاقتصاد العراقي ركيزة أساسية من ركائز التنمية المستدامة، لِأنّه يقوم على أساس مكافحة الفقر والبطالة، ويساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، إذ ساهمت الثورة التكنلوجية في تعزيز الشمول المالي على مستوى العالم، وذلك عن طريق توسيع الخدمات المصرفية لمختلف طبقات المجتمع، بغض النظر عن المستوى المعيشي لهذه الفئات المجتمعية، وقد اهتمت المنظمات الدولية وبشكل كبير بالشمول المالي، منها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والعديد من المنظمات الدولية الأخرى والتي ضمت منظمات أجنبية وعربية من أجل تحقيق إستراتيجيات المؤسسات المالية والوصول إلى الأهداف المطلوبة، ومن جانب آخر يهدف الشمول المالي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية بكافة جوانبها، وعلى جميع الأصعدة، من أجل تمكين فئات المجتمع مالياً، وخاصة الطبقات الفقيرة، إن بناء نظام مالي شامل يعد الطريق الوحيد للوصول إلى أكبر عدد من السكان كمحدودي الدخل في الاماكن النائية، وذلك من أجل تحقيق أهداف الشمول المالي، وتتحقق أبعاد

التنمية المستدامة آلياً في حال رفع مستويات تطبيق نظام الشمول المالي في الدول، إذ نرى أن العراق قد عانى من التدني في تطبيق نظام الشمول المالي على مستوى البلد، نتيجة الأوضاع التي مر بها والتي أدت إلى حدوث مشاكل كبيرة في القطاع المصرفي العراقي وتدهور قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية منها الدولار، ولكي يتم زيادة معدل الشمول المالي في العراق يجب اتخاذ العديد من السياسات والخطط الإستراتيجية التي تؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المالية، وشمول أكبر عدد من السكان في الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية في البلد، ومن مبررات استخدام المتغيرات هي تكمن في أهميتها في توضيح أثرها على التنمية المستدامة في الأجلين القصير والطويل، وهناك بعض الصعوبات والتي تكمن في قلة البيانات وخاصة في الدول النامية ومن ضمنها العراق، مما أدى إلى تجزئة البيانات لتكون متناسبة من حيث السلسلة الزمنية.

وفي هذا البحث سيتم قياس وتحليل أثر بعض متغيرات الشمول المالي على التنمية المستدامة في العراق للمدة (2004-2021).

المبحث الأول: منهجية الدراسة

اولاً. مشكلة البحث: تدور مشكلة البحث حول تدني وانخفاض مستويات الشمول المالي بالنهوض بالتنمية المستدامة في كثير من الدول ومنها العراق مقارنةً مع دول العالم الرائدة الأخرى، واعتمادها على سياسات لا تساعد على التنمية الاقتصادية، مثل استخدام المعاملات النقدية المباشرة بين الافراد، إذ يظهر استبعاد نسبة كبيرة من شرائح المجتمع من الخدمات المصرفية المالية والتمويلية الرسمية، مما يؤدي ذلك إلى مخاطر التهرب الضريبي وغسيل الأموال وعدم حصول تقدم ملموس في التنمية الاقتصادية المستدامة في البلد.

ثانياً. أهمية البحث: تنطلق أهمية البحث من تصاعد اهتمام دول العالم بالشمول المالي، بسبب الضرورة الملحة في ضوء ما أثبتته التجارب الدولية من أن الشمول المالي يعد عنصر أساسٍ في تحقيق التنمية المستدامة، والاستقرار المالي، وعلى رفع الكفاءة المالية، ويساعد أصحاب المشروعات المختلفة في التسهيلات المالية كالائتمان، فضلاً عن رفع وتحسين المستوى المعيشي للمجتمع لا سيما من هم على خط الفقر.

ثالثاً. هدف البحث: يهدف البحث التعرف على:

- ❖ الإطار المفاهيمي للشمول المالي والتنمية المستدامة.
- ❖ تحليل اتجاهات مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات التنمية المستدامة للعراق للمدة (2004-2021).
- ❖ قياس أثر الشمول المالي على التنمية المستدامة في العراق للمدة (2004-2021).

رابعاً. فرضية البحث: يفترض البحث بِأنّ هناك تأثير طويل الآجل بين مؤشرات الشمول المالي والتنمية المستدامة، من خلال ما أثبتته التجارب الدولية، إنّ الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي، كما يسهم في النمو الاقتصادي المستدام.

خامساً. حدود البحث: أخذ البحث الحدود المكانية والزمانية، وكان محور البحث في الاقتصاد العراقي، وأما الحدود الزمانية فقد تضمنت المدة (2004-2021).

سادساً. هيكلية البحث: يتكون البحث من ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول الإطار: المفاهيمي للشمول المالي والتنمية المستدامة، والمبحث الثاني: تحليل اتجاهات مؤشرات الشمول المالي والتنمية المستدامة في العراق للمدة (2004-2021)، وتناول المبحث الثالث: قياس أثر الشمول المالي على التنمية المستدامة في العراق للمدة (2004-2021).

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للشمول المالي والتنمية المستدامة

أولاً. الإطار المفاهيمي للشمول المالي: يُعَدُّ الشمول المالي ذو أهمية كبيرة في تطور واستقرار البلدان، إذ يسهم في تنمية القطاعات الاقتصادية عبر تطبيق إستراتيجية موجهة، تساعد في سهولة الحصول على الخدمات المالية والمصرفية سواء للأفراد أو الشركات.

1. **مفهوم الشمول المالي:** ظهر مصطلح الشمول المالي في مجال التنمية المالية في قرن التسعينات الماضي بالبحوث المتعلقة والخاصة بالتحديات والمشاكل التي عرقلت قطاعات المجتمع المختلفة من الوصول إلى "الخدمات المالية "التي تقدمها البنوك والمصارف كالقروض والتأمينات المصرفية، والخدمات المالية الأخرى، وكذلك ساعد في ظهور الشمول المالي في عام (1993) مصطلح (الإقصاء المالي) الذي يعد رديف لمصطلح الشمول المالي نتيجة اغلاق أحد فروع البنوك على وصول السكان للقطاع المصرفي للحصول على الخدمات المصرفية، إذ أدى ذلك إلى قلق الباحثين والمختصين، نتيجة محدودية الحصول على الخدمات المصرفية بسبب إغلاق أحد فروع كلوسوريس closures في المملكة المتحدة، وقد عرّفوا الاستبعاد المالي على أنّهُ النهج الذي يمنع الطبقات الفقيرة وفئات المجتمع المحرومة اجتماعياً من الحصول على الخدمات المصرفية والمالية، وقد عرف البنك الدولي الشمول المالي أنه " توفر حساب مصرفي في مصرف أو أتحاد ائتماني أو أية مؤسسة مالية أخرى (مثل مؤسسات تعاونية أو مؤسسة تمويلية صغيرة)، أو مكتب بريد، ويشمل أيضاً الأفراد الذين يمتلكون بطاقات السحب الآلي (شرف، الصائغ، 2021: 164).
2. **أهمية الشمول المالي:** تشير الدراسة إلى أهمية الشمول المالي في الوقت الحاضر كونه يُعَدُّ من التوجهات الحديثة بالنسبة للأنظمة المالية العالمية عن طريق تقديم الخدمات المالية لفئات المجتمع كافة وفي دول العالم كافة ودون تمييز بين الأغنياء والفقراء من حيث الخدمات المقدمة والسعر، وكذلك يُعَدُّ الشمول المالي من الأساليب الحديثة التي تساعد الاقتصادات العالمية على ايجاد حلول ومعالجة المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدول في الوقت الحاضر في مختلف القطاعات الاقتصادية ورسم السياسات الصحيحة. (صبري، 2021: 63-64).
3. **مؤشرات الشمول المالي:** وكذلك من خلال المؤشرات التي يهدف من خلالها الشمول المالي تعميم وتنويع الخدمات المالية على أكبر عدد ممكن من فئات المجتمع، والمؤسسات المختلفة، لاسيما أصحاب الدخول المنخفضة، والذين يعيشون في المناطق النائية، عبر القنوات المالية الرسمية وتنويع الخدمات المقدمة وبتكاليف رخيصة وسهلة الحصول عليها، لتشجيع الأفراد في عدم الالتجاء إلى القنوات غير الرسمية التي تكون غالباً ذات تكاليف مرتفعة، وبعضها يكون غير خاضع للرقابة ومن هذه المؤشرات هي: (البكل وآخرون، 2022: 177-172)

أ. **مؤشر العمق المالي:** إذ يُعَدُّ هذا المؤشر من المؤشرات المهمة التي تهدف إلى تحقيق التنمية المالية، كونه يساعد وبكفاءة عالية في تنمية المدخرات، وكيفية توزيع الموارد المالية، وكذلك يساعد في زيادة كبيرة في معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، ويعبر هذا المؤشر على مدى قدرة القطاع المصرفي في المحافظة على حقوق المودعين والمستثمرين في الأسواق المالية.

ب. **مؤشر الإتاحة المالية:** يقوم هذا المؤشر بقياس مدى قدرة القطاع المالي على ترغيب وجذب المستهلكين والعملاء من خلال ما يقدمه من تسهيلات للأفراد التي ترافق الخدمات والمنتجات المالية، عن طريق إيضاح هيكلية الجهاز المصرفي، وتبيان عدد الفروع المصرفية لكل عدد معين من الأفراد مثلاً عدد الفروع لكل (100 الف) شخص، الذي يعبر بدوره عن الشمول المالي عن طريق تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية لأكبر عدد ممكن من السكان، ويمكن كذلك عن طريق توفير خدمة الإنترنت كنسبة مستخدمين من عدد السكان.

ج. **مؤشر الاستخدام المالي:** يتم عبر هذا المؤشر معرفة مدى قدرة الأفراد والمؤسسات على استخدام المنتجات والخدمات المالية التي تم توفيرها من قبل القطاع المالي، التي يتم قياسه عبر تحديد حجم الودائع المصرفية وحجم الائتمان نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي.

تُعَدُّ المؤشرات أعلاه هي المؤشرات الرئيسية للشمول المالي، أما المؤشرات الفرعية التابعة للمؤشرات الرئيسية تتمثل بعدد كبير، إذ تم العمل على ثلاثة مؤشرات منها في هذه الدراسة وهي:

- ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ).
- عدد فروع المصارف (لكل 100 ألف بالغ).
- الأفراد الذين يستخدمون الأنترنت (%من السكان)

4. **أهداف الشمول المالي:** نظراً لتوسع الاهتمام بالشمول المالي بصورة مستمرة من قبل دول العالم، نتيجة لتحقيقه الأهداف المرجوة في التنمية الاقتصادية، قامت دول العالم بعقد تحالفات بين المؤسسات المالية والهيئات داخل وخارج الدول المعنية القائمة على التنسيق والشراكة بين تلك المؤسسات نتيجة تنامي وتحقيق منافع كبيرة من الشمول المالي، والوصول بتلك الخدمات إلى فئات المجتمع كافة، والحصول على مجموعة الاهداف المطلوبة، وأهم هذه الأهداف هي (شنبي، لخضر، 2019: 108-109)، (لفته ولفته، 2019: 5):

أ. قدرة الأفراد في الوصول إلى الخدمات المالية، ونظراً لأهمية هذه الخدمات يتم تعريف الأفراد في كيفية الحصول عليها لتحسين أحوالهم المعيشية والاقتصادية.

ب. امكانية وسهولة وصول الأفراد إلى مصادر تمويل الخدمات المالية، الغاية منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع لاسيما أصحاب الدخول المنخفضة.

ج. توفير الخدمات المالية لأصحاب المشاريع الخاصة التي تساعد على النمو الاقتصادي.

د. زيادة دخول الأفراد وتحقيق الرفاهية الاقتصادية في المجتمع.

ثانياً. الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة: تُعَدُّ التنمية المستدامة أوسع وأكثر شمولاً من المفاهيم السابقة مثل (النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية)، إذ حظي هذا النمط الجديد باهتمام كبير من قبل المختصين والباحثين في الشأن الاقتصادي والسياسي على الصعيد الدولي، كونه يؤدي الى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية من جهة، والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية من جهة أخرى.

1. **مفهوم التنمية المستدامة:** ازداد الاهتمام العالمي بالتنمية المستدامة بشكل كبير متمثلةً بالتأثيرات التي يقوم بها الشمول المالي على المؤشرات والمتغيرات التي تهدف إلى رفع معدل النمو بصورة مستمرة، لاسيما في فترة انعقاد قمة البيئة والتنمية عام 1992م في البرازيل، والتي نتج عنها رسم

جدول أعمال القرن الواحد والعشرين، إذ تأسست لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وكذلك القيام بتكوين مخطط عالمي لتحقيق التنمية المستدامة، ونتج عن ذلك الاهتمام المتزايد من قبل المنظمات الاقتصادية العالمية والاقليمية بالتنمية المستدامة، لما لها من دور فعال في القضاء على الفقر، وتحقيق العدالة الاجتماعية للأجيال الحالية وحفظ حقوق الأجيال القادمة، وتتسم التنمية المستدامة بالاستقرار، كونها تمتلك عوامل التواصل والترابط بين الأنماط التنموية التي قام المفكرون بإدراجها مثل، التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والبيئية، والمؤسسية، إذ تقوم التنمية عن طريق الأنماط السابقة بالنهوض بالموارد المادية والبشرية كافة، وتهتم كذلك بالأجيال اللاحقة فهي تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني في استخدام الموارد الطبيعية، (الهيتي، المهندي، 2008: 13-7).

2. **أهداف التنمية المستدامة في خطة الامم المتحدة 2030**: بسبب الحروب والنزاعات قررت دول العالم وتحديداً في عام 1945 على إنشاء خطة حوار من أجل احلال السلام وتحقيق العدالة الدولية بعيداً عن النوايا، إن القيام بهذه الخطة من أجل تكوين ميثاق الامم المتحدة، والعمل على رسم خطة للتنمية المستدامة ولفترة طويلة تمتد إلى عام 2030، ولأجل الازدهار والتقدم واحلال السلام تم وضع خطة مشتركة عام 2015 والتي تم اعتمادها عام من قبل جميع دول الأعضاء في الأمم المتحدة، إذ قامت الأمم المتحدة في وضع أهداف استراتيجية للتنمية المستدامة ومنها: (عريبي، جاسم، 2021: 146-147)، (سلمان، 2022: 256):

أ. الاشخاص: اعطاء كرامة للأفراد من خلال توفير الرفاهية التي تعتمد على رفع مستوى المعيشة والقضاء على الفقر وتحقيق مستوى عالي من المساواة بين الأفراد.

ب. الكوكب: إنّ تحقيق تنمية مستدامة وادارتها بشكل صحيح يعطي حماية عالية وعدم حصول تدهور للكوكب.

ج. الازدهار: توفير بيئة اقتصادية مزدهرة يضمن حياة كريمة للأفراد.

د. السلام: توفير بيئة مسالمة للمجتمع، من خلال توفير الأمان للأفراد وتقليل العنف.

ه. الشراكة: ضمان الشراكة والتعاون بشكل مستمر بين دول العالم.

3. **أبعاد التنمية المستدامة:** تتمثل التنمية المستدامة بعدد من الأبعاد المترابطة والمتصلة مع بعضها، والتي من خلالها يمكن توضيح كيفية الحفاظ على الموارد الطبيعية الموجودة في البيئة، إذ يجب على المجتمع استخدام هذه الموارد بمعدلات بحيث لا تتجاوز نسبة تجدد هذه الموارد (الدوري وابو سالم، 2013: 295-296)

أ. **البعد الاقتصادي:** يقوم هذا البعد على أساس ترشيد الاستخدام للموارد الطبيعية وعدم هدرها، من خلال تخفيض الاستهلاك، وتحسين كفاءة الموارد الطبيعية المستخدمة، وذلك عبر ادخال التقنية الصناعية في استخدام الموارد الطبيعية.

ب. **البعد الاجتماعي:** يركز هذا البعد على تقديم ما يحتاجه الجيل الحالي من الموارد في الحياة اليومية، وضمان حصول الأجيال القادمة ما يحتاجونه في حياتهم اليومية، وذلك من خلال التوزيع العادل للموارد الطبيعية للمجتمعات عبر العصور، مما يوفر لهم الرفاهية والحياة الرغيدة.

ج. **البعد البيئي:** يتمثل هذا البعد بالأرض وما تحتويه من موارد طبيعية، وما يمكن أن تقدم للمجتمعات من موارد لسد حاجاتهم واستخداماتهم اليومية، وما يمكن أن تتحمله من مخلفات العنصر البشري

وهي النفايات الصناعية والاشعاعية، ولأجل الحصول على تنمية بيئية مستدامة يجب التوازن في استخدام الموارد الطبيعية وتجنب الهدر، مما يضمن حقوق الأجيال اللاحقة من الموارد الطبيعية.

4. **خصائص التنمية المستدامة: تتمثل** خصائص التنمية المستدامة بما يأتي: (هاشم، 2011: 249)

أ. **الاستمرارية:** تكون هذه الحالة في الدخول المرتفعة، إذ يتم استثمار جزء من هذه الدخول في العمليات الانتاجية التي تساعد على التجديد وصيانة الموارد.

ب. **يجب القيام بالتنظيم عند استخدام الموارد الطبيعية**: ولأجل المحافظة على حقوق الاجيال اللاحقة، تستخدم عملية التنظيم للموارد المتجددة وغير المتجددة.

ج. **تحقيق التوازن البيئي:** ولأجل تحقيق هذا المعيار ولاستمرارية التنمية المستدامة، يجب على الحكومات التدخل في عملية تنظيم الموارد الطبيعية، من خلال الإجراءات والقوانين التي تدعم عملية التنمية.

ثالثاً. العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة: بهدف معرفة العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة، ومن خلال الدراسات التي اجرتها مجموعة البنك الدولي، تبين أن هناك علاقة طردية بين معدلات الشمول المالي والتنمية المستدامة، إذ كلما زادت ثقافة الفرد عن الشمول المالي بين السكان، من خلال استخدامهم للخدمات المالية المقدمة من قبل الجهات المختصة، ساعد ذلك في حدوث أثر ايجابي على متغيرات التنمية، ومما لا شك في أنه كلما تحسنت الخدمات المالية المقدمة للأفراد وعلى أوسع نطاق أحدث ذلك تفعيل الموارد الاقتصادية الكامنة، وكذلك يساعد أصحاب الدخول المنخفضة إلى امتلاك القدرة الاقتصادية لتشغيل استثماراتهم في القطاعات المنتجة، والتي تؤدي إلى رفع مستوى الدخول وزيادة الانتاجية من خلال زيادة الاستثمار، فيحدث ذلك زيادة الاستهلاك، فيؤدي ذلك إلى تحريك عجلة النمو الاقتصادي (عيايشة، 2020: 27)، يتبين من خلال الواقع الفعلي والتطبيقي أن للشمول المالي الأثر الاكبر على النمو المستدام، فهو يؤدي الى تحريك وتفعيل القطاعات الاقتصادية كافة في المجتمع، لما يقدمه من خدمات مالية للأفراد بصورة سريعة ورخيصة الثمن، فمن خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية يمكن للأفراد تحويل ودفع المبالغ عن طريق الهاتف النقال من أجل التعاملات المالية بين المستخدمين سواء كانت تعاملات داخلية أو خارجية، كما أن هذه التعاملات تمر عبر الجهات الرسمية وهي البنوك، يساعد ذلك إلى خضوعها للرقابة التي تساعد في توفير الأموال الكافية من أجل إقراض مختلف المشاريع الانتاجية وبتكاليف معقولة، يؤدي إلى رفع مستوى الترابط بين المشاريع المتوسطة والصغيرة وبين الجهاز المصرفي (فهد والعكيدي، 2019: 418).

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي والتنمية المستدامة في العراق للمدة (2004-2021)

إذ سيتم العمل في هذا المبحث العمل على تحليل العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي التابع لمؤشرات التنمية المستدامة.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (1): 399-412
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.22

الجدول (1): مؤشرات الشمول المالي والتنمية المستدامة مع النسب المئوية في العراق للمدة (2004-2021)

السنة	ماكينات الصراف الالي (لكل 100 ألف بالغ) (1)	معدل النمو السنوي *%	عدد فروع المصارف (لكل 100 ألف) (2)	معدل النمو السنوي *%	الأفراد الذين يستخدمون الأنترنت (%من السكان) (3)	معدل النمو السنوي %	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (دولار) (4)	معدل النمو السنوي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي%*
2004	0.7	-------	3.4	-------	0.9	-------	1314.763	-------
2005	0.7	0	3.4	0	0.9	0	1740.668	32
2006	0.7	0	3.4	0	0.95	5.5	2253.547	29
2007	0.7	0	3.39	-0.02	0.93	-2.1	3099.592	37
2008	0.7	0	3.41	0.5	1	7.5	4504.508	45
2009	1.2	71.4	4.82	41	1.06	6	3686.402	-18
2010	2.22	85	5.29	9.7	2.5	135.8	4430.426	20
2011	2.17	-2.2	5.1	-3.6	5	100	5736.899	29
2012	2.17	0	5.52	8.2	7.1	42	6437.503	12
2013	1.08	-50	5.4	-2	9.2	29.5	6612.902	2.7
2014	1.61	49	5.25	-2.7	13.21	43.4	6215.986	-6
2015	1.86	15.5	4.86	-7.4	15.2	15.3	4416.943	-29
2016	2.38	28	4.05	-17.7	19.9	30.9	4305.203	-2.5
2017	2.66	11.7	3.97	-0.7	26	30.6	4725.194	9.7
2018	3.83	44	4.38	10.3	33.9	30.3	5601.467	18.5
2019	4.12	7.5	4	-8.6	44.32	30.6	5621.182	0.3
2020	5.34	29.6	4.11	0.2	45.78	3.1	4332.304	-23
2021	6.065	12.3	4.1633	1.2	48.91	7	4775.377	10.2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

1. الأعمدة (1) و(2) من التقارير المنشورة في البنك الدولي، 2022/ https://data.albankaldawli.org
2. العمود (3):

Word Development Indicators. Click on a metadata icon for original source information to be used citation

3. العمود (4) فقط تابع لمؤشرات التنمية المستدامة.

أولاً. مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي ATM لكل (100) بالغ ومؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: في عام 2004 كان معدل الصراف الآلي (0.7)، وكان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة قد بلغ (1314.763) دولار، وبلغ معدل الصراف الآلي (0.7) في عام 2008 ومعدل النمو السنوي بلغ (0%)، وبلغ نصيب الفرد (4504.508) دولار ومعدل النمو السنوي (45%) لنفس السنة، وبلغ معدل الصراف الآلي (1.61) في عام 2014 وبمعدل نمو سنوي بلغ (49%)، وبلغ نصيب الفرد (6215.986) دولار النمو السنوي (6-%) لنفس السنة، أما في عام 2021 فقد بلغ معدل الصراف الآلي (6.065) والنمو السنوي (12.3%)، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (4775.377) دولار بمعدل نمو سنوي (10.2 %) لنفس السنة، إن مؤشر

نصيب الفرد يعتمد وبصورة أساسية على الناتج المحلي الإجمالي في التغيرات الحاصلة له، وتبين من خلال النمو السنوي الحاصل بين المؤشرين بأن العلاقة طردية.

ثانياً. مؤشر عدد فروع المصارف لكل (100) ألف بالغ ومؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: بلغ معدل عدد فروع المصارف (3.4) في عام 2004، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (1314.763) دولار لنفس السنة، وبلغ معدل الفروع للمصارف (3.41) في عام 2008 والنمو السنوي (0.5%)، في حين بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (4504.508) دولار والنمو السنوي (45%) لنفس السنة، وفي عام 2014 بلغ عدد فروع المصارف (5.25) وبنمو سنوي بلغ (2.7-%)، ونصيب الفرد بلغ (6215.986) دولار والنمو السنوي (6- %)، أما في عام 2021 فقد بلغ معدل عدد فروع المصارف (4.16) وبنمو سنوي (1.2%)، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (4775.377) دولار وبنمو سنوي بلغ (10.2%)، يقوم القطاع المصرفي بتقديم التسهيلات الائتمانية للأفراد، عبر زيادة عدد فروع المصارف، والذي يؤدي بدوره إلى رفع مستوى قوتهم الشرائية للسلع والخدمات، ومن ثم يزيد من رفاهية المجتمع، والذي يُعَدُّ تأثير إيجابي لمؤشر عدد فروع المصارف على نصيب الفرد، لذا هناك علاقة طردية بين عدد فروع المصارف وبين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً. مؤشر عدد الأفراد الذين يستخدمون للإنترنت (% من السكان) ومؤشر ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: بلغت نسبة مستخدمين الأنترنت (0.9%) من عدد السكان في عام 2004، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (1314.763) دولار لنفس السنة، وبلغت نسبة مستخدمي الإنترنت (1%) في عام 2008 وبنمو سنوي بلغ (7.5%)، وبلغ نصيب الفرد (4504.508) دولار بنمو سنوي بلغ (45 %) لنفس السنة، وفي عام 2014 فقد بلغت نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (13.21%) النمو السنوي بلغ (43.4%)، أما نصيب الفرد فقد بلغ (6215.986) دولار ونموه السنوي بلغ (6-%) لنفس السنة، وقد بلغت نسبة مستخدمي الإنترنت (48.91%) في عام 2021 بمعدل نمو سنوي (7%)، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (4775.377) دولار والنمو السنوي (10.2%) لنفس السنة، يمكن استخدام الإنترنت كأداة لتطوير الاقتصاد عبراستخدامه في الأعمال التجارية للأفراد، فضلاً عن ذلك يمكن أن يساعد على تخفيف مستوى الأمية، مما يعد أن لزيادة نسبة مستخدمي الإنترنت التأثير الإيجابي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وكما يمكن ملاحظة العلاقة الطردية بين المتغيرين عبر النمو للسنة الأخيرة.

المبحث الرابع: قياس أثر الشمول المالي على التنمية المستدامة في العراق للمدة (2004-2021)

أولاً. توصيف النموذج:

الجدول (2): متغيرات الدراسة

رمز المتغير	اسم المتغير	توصيفه
X1	ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ)	متغير مستقل
X2	عدد فروع المصارف (لكل 100 ألف بالغ)	متغير مستقل
X3	الأفراد الذين يستخدمون الأنترنت (% نسبة من السكان)	متغير مستقل
Y1	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	متغير تابع

اعداد الباحثين.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (1): 399-412
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.22

ثانياً. اختبار جذر الوحدة:

1. اختبار ديكي المطور (ADF): قبل الشروع في التقدير، لابد أيضًا دراسة ترتيب تكامل السلاسل الزمنية، فإن تقدير (ARDL) غير صالح في وجود المتغيرات عند الفرق الثاني(2) I ، ولكنه يحتاج مزيجًا من المتغيرات (0) I و .(1) Iلتحديد أوامر التكامل، كما في الجداول رقم (3) و(4) الآتية:

الجدول (3): اختبارات جذر الوحدة عند المستويات

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)				
Series: X1, X2, X3, Y				
Method			**Statistic**	**Prob.****
ADF - Fisher Chi-square			4.68594	0.7906
ADF - Choi Z-stat			2.86483	0.9979
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi				
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				
Intermediate ADF test results UNTITLED				
Series	**Prob.**	**Lag**	**Max Lag**	**Obs**
X1	0.9978	0	3	17
X2	0.4884	0	3	17
X3	0.9999	0	3	17
Y	0.1971	0	3	17

الجدول: اعداد الباحثين بالاعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews.13).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) أنَّ اختبارات جذر الوحدة البيانات مستقرة عند المستوى، عدا المتغير X2 لم يستقر عند المستوى لذلك سوف ننتقل الى الفرق الاول.

الجدول (4): اختبارات جذر الوحدة بعد اخذ الفروق الاولى

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)				
Series: X1, X2, X3, Y				
Method			Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square			21.5569	0.0058
ADF - Choi Z-stat			-2.88361	0.0020
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi				
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				
Intermediate ADF test results D(UNTITLED)				
Series	**Prob.**	**Lag**	**Max Lag**	**Obs**
D(X1)	0.0360	0	3	16
D(X2)	0.0474	0	3	16
D(X3)	0.2764	0	3	16
D(Y)	0.0442	0	3	16

الجدول: اعداد الباحثين بالاعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews.13).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) اختبارات جذر الوحدة إنَّ جميع البيانات متكاملة عند الفرق الأول، ومن ثم لم يتم تحديد اي متغير عند الفرق الثاني.

2. **اختبار الحدود (التكامل المشترك):** يظهر نتائج اختبار التكامل المشترك في الجدول رقم (5) أدناه، قد بلغت قيمة إحصائية (F) المحسوبة (7.940944) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى البالغة (3.896) عند مستوى احتمالية (5%) مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين مؤشرات الشمول المالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

الجدول (5): نتائج اختبار التكامل المشترك

Null hypothesis: No levels relationship		
Number of cointegrating variables: 3		
Trend type: Rest. constant (Case 2)		
Sample size: 67		
Test Statistic		Value
F-statistic		7.940944

	10%		5%		1%	
Sample Size	**I(0)**	**I(1)**	**I(0)**	**I(1)**	**I(0)**	**I(1)**
65	2.492	3.350	2.976	3.896	4.056	5.158
70	2.482	3.310	2.924	3.860	3.916	5.088
Asymptotic	2.370	3.200	2.790	3.670	3.650	4.660
* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.						

الجدول: اعداد الباحثين بالاعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews.13).

ثالثاً. أثر الشمول المالي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الأجل القصير:

الجدول (6): نتائج الاثر في الاجل القصير

Dependent Variable: D(IOGY)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	0.171940	0.052862	3.252606	0.0019
D(IOGX1)	0.019817	0.006531	3.034404	0.0036
D(IOGX2)	0.042958	0.019422	2.211801	0.0309
D(IOGX3)	0.671177	0.084126	7.978277	0.0000

الجدول: اعداد الباحثين بالاعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews.13).

نلاحظ من الجدول (6) ما يلي:

1. إنَّ مؤشر نسبة الصراف الالي (X1) له تأثير ايجابي على مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي Y في الاجل القصير وهذا يعني كلما ارتفعت نسبة استخدام الصراف الآلي يؤدي إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

2. إنَّ مؤشر عدد فروع المصارف (X2) لها تأثير ايجابي على مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي Y في الأجل القصير وهذا يعني كلما ارتفع عدد فروع المصارف يؤدي إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.
3. إنَّ مؤشر الانترنت نسبة من السكان (X3) لها تأثير ايجابي على مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي Y في الاجل القصير وهذا يعني كلما ارتفع استخدام الانترنت نسبة من السكان يؤدي إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

رابعاً. أثر الشمول المالي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الأجل الطويل:

الجدول (7): الأثر في الأجل الطويل

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IOGX1	0.691239	0.348291	1.984661	0.0515
IOGX2(-1)	1.498436	0.559262	2.679311	0.0094
IOGX3(-1)	-0.103335	0.150731	-0.685557	0.4955
C	5.997564	0.739907	8.105840	0.0000
Note: * Coefficients derived from the CEC regression.				

الجدول: اعداد الباحثين بالاعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews.13).

نلاحظ من الجدول (7) ما يلي:

1. إنَّ مؤشر نسبة الصراف الالي (X1) له تأثير ايجابي على مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي Y في الأجل الطويل وهذا يعني كلما ارتفعت نسبة استخدام الصراف الالي يؤدي الى ارتفاع متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.
2. إنَّ مؤشر عدد فروع المصارف (X2) لها تأثير عكسي على مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي Y في الأجل الطويل وهذا يعني كلما ارتفع عدد فروع المصارف يؤدي إلى انخفاض متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.
3. إنَّ مؤشر الانترنت نسبة من السكان (X3) ليس لها تأثير على مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (Y) في الأجل الطويل بسبب أنَّ المعنوية تجاوزت حاجز 5%.

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات:

1. إنَّ الشمول المالي له تأثير كبير على التنمية لمستدامة، من خلال المؤشرات المستخدمة، وهي نسب الصراف الآلي وعدد فروع المصارف ونسبة مستخدمي الإنترنت وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
2. لقد أدى ضعف البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع المصرفي العراقي إلى تدني مستويات الانتشار المصرفي بكافة جوانبه، والذي أدى بدوره إلى إضعاف القدرات المالية سواء للأفراد أو الوحدات الاقتصادية.
3. أظهرت نتائج الأجل القصير في العراق إن مؤشر نسبة الصراف الآلي (X1) مؤشر عدد فروع المصارف (X2) مؤشر الانترنت نسبة من السكان (X3) لها تأثير ايجابي على مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي Y في الأجل القصير وهذا يعني كلما ارتفعت نسبة استخدام هذه المؤشرات يؤدي الى ارتفاع متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

4. أظهرت نتائج الأجل الطويل في العراق أن مؤشر نسبة الصراف الآلي (X1) في العراق لها تأثير ايجابي على مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي Y وهذا يعني كلما ارتفعت نسبة استخدام الصراف الآلي يؤدي إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أما مؤشر عدد فروع المصارف (X2) لها تأثير عكسي على مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي Y وهذا يعني كلما ارتفع عدد فروع المصارف يؤدي إلى انخفاض متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ,أما إنَّ مؤشر الانترنت نسبة من السكان (X3) ليس لها تأثير على مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي Y بسبب أنَّ المعنوية تجاوزت حاجز 5%.
5. أظهرت نتائج الارتباط أنَّ مؤشر نسبة الصراف الآلي (X1) مؤشر عدد فروع المصارف (X2) مؤشر الانترنت نسبة من السكان (X3) في العراق لها ارتباط ايجابي وقوي مع مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي Y.

ثانياً. المقترحات:

1. ضرورة قيام البنك المركزي العراقي والجهات المختصة بتوسيع نطاق استخدام الشمول المالي عبر الخدمات المصرفية المقدمة، لما له من أهمية كبيرة في تسهيل إيصال الخدمات المصرفية الضرورية إلى فئات المجتمع كافة والتركيز بشكل أساسي على الفئات التي مازالت مستبعدة عن تلك الخدمات.
2. السعي الفعلي في تحسين مؤشرات وصول الخدمات المصرفية، والتي تتعلق بشكل أساسي بالكثافة المصرفية والانتشار المصرفي، عبر تحفيز المستثمرين ورجال الأعمال في هذا المجال، من أجل القيام بإنشاء المزيد من المصارف، يقابلها الرقابة الفعلية في تطبيق السياسات المالية التي توصي بها الجهات المختصة.
3. توفير البيئة الآمنة والبنية التحتية الملائمة التي تساعد على دخول المصارف العربية والأجنبية الرصينة، وقيامها بفتح فروع مصرفية في العراق مما تساعد على الاندماج مع الدول التي تتبنى تطبيق الشمول المالي في توفير الخدمات المالية والمصرفية للمجتمع.
4. العمل الجاد في تقديم التسهيلات المالية عبر الخدمات المصرفية للقطاعات الاقتصادية الحيوية والفعلية، من أجل النهوض وزيادة الإنتاج، والتي تعمل على الإسهام في زيادة معدلات النمو الاقتصادي بشكل مستدام.

المصادر

أ. الرسائل والأطاريح:

1. عيايشة، إلياس، (2020)، أثر الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي لعينة من الدول (cross sectional) دراسة مقطعية لسنة 2017، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدين أم البواقي، الجزائر.

ب. المجلات والدوريات:

1. البكل والحداد، احمد سعيد وايمان فاروق، (2022)، الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد جامعة السويس، العدد 14، المجلد 15، منشور، مصر.
2. الدوري وأبو سالم، (2013) ثقافة الريادة في ظل التنمية المستدامة- دراسة ميدانية على شركة سوناطرك البترولية الجزائرية، بحث منشور، مجلة ديالى، العدد الثامن والخمسون، العراق.

3. سلمان وحليحل، سجى محمد وجليلة عيدان، (2022)، تقويم الأداء الاقتصادي وانعكاسه على تحقيق التنمية المستدامة، بحث، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد 3، العدد3، جامعة النهرين، بغداد، العراق.
4. شرف والصائغ، سمير ووجد رفيق، (2021)، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في سورية مقارنة بمجموعة من دول الشرق الاوسط وشمال أفريقيا(بحث)، مجلة جامعة حماة العدد 6، المجلد4، سوريا.
5. الشمري وجياد، مايح شبيب وحمزة، (2018)، الواقع الريعي وأثاره على مؤشرات التنمية المستدامة في العراق/، دراسة قياسية للمدة 1985-2015، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد 23، العراق.
6. شنبي ولخضر، صورية والسعيد، (2019)، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 4 العدد 1، الجزائر.
7. صبري والحكيم، صبا عبد حسين وهشام طلعت عبد، (2021)، الشمول المالي وتأثيره في الودائع المصرفية (دراسة تحليلية في النظام المصرفي العراقي، بحث منشور، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 2، العدد 5، الجامعة المستنصرية، العراق.
8. عريبي وجاسم، خلود علي وجعفر حسن، (2021)، معوقات تحقيق التنمية المستدامة المكتبات الجامعية العراقية، المجلة العراقية للمعلومات، المجلد 22، العدد 1-2، العراق.
9. فهد والعكيدي، أيسر وأحمد محمد جاسم، (2010)، العلاقة بين الشمول المالي ومؤشرات التنمية المستدامة في العراق، بحث منشور، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 11 العدد 27، العراق.
10. لفته ولفته، محمد طارق، بيداء طارق، (2019)، دراسة تحليل ضرورات النهوض بالشمول المالي في العراق، مجلة دراسات محاسبية، المؤتمر الوطني الرابع، المعهد العالي للدراسات، جامعة بغداد، نشر في مؤتمر، العدد الخاص، العراق.
11. هاشم، حنان عبد الخضر، (2011)، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق: ارث الماضي وضرورات المستقبل، بحث منشور، مجلة مركز دراسات الكوفة- جامعة الكوفة، المجلد 1، العدد 21، العراق.

ج. الكتب والمراجع:

1. الهيتي والمهندي، د. نوزاد عبدالرحمن ود. حسن إبراهيم، (2008)، كتاب التنمية المستدامة في دولة قطر الإنجازات والتحديات، قطر.